

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٥١

الهيئة الحاكمة برئاسة الرئيس الاستاذ محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، كريم الطراونه ، عادل الخصاونه

المميز :

المميز ضده : الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٣/١/٢٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات
الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٨٠١ بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٥ القاضي بما يلي :-

١ - عملاً بالمادة (١٧٧) من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة حمل وحياسة
اداة حادة المسنده اليه طبقاً لأحكام المادة ١٥٥ عقوبات وعملاً بذات المادة وبدلالة المادة
١٥٦ من ذات القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد والغرامة عشرة دنانير والرسوم
ومصادرة الاداة الحادة المضبوطة .

٢ - عملاً بالمادة ١٧٧ من الاصول الجزائية ادانة المتهم بجنحة السكر المقرون
بالشغب المسنده اليه خلافاً لأحكام المادة ٣٩٠ عقوبات وعملاً بذات المادة الحكم بحبسه مدة
اسبوع واحد والرسوم .

٣ - عملاً بالمادة ٢٣٦ من الاصول الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل
المسنده اليه طبقاً لاحكام المادتين (٣٢٦ و ٧٠) عقوبات .

٤ - وعملاً باحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحقه والوضع بالاشغال
الشاقه المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر والرسوم ومصادرة الاداة الحادة المضبوطة
محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

- ١ - قرار الحكم المميز جاء مجحفاً بحق المميز .
- ٢ - ان القضييه عباره عن مشاجرة جماعيه وفي حالة سكر وفقدان وعي كامل .
- ٣ - لقد تم الصلح بيني وبين المشتكي وقد اسقط حقه الشخصي عني .
- ٤ - انني الجسر الوحيد لعائلة مكونه من طفله دون السنتين ولا معيل لها سواي .
- ٥ - انه المصاب هو شقيقي من امي وابي .
- ٦ - ان لدي دفوعاً وشهوداً يثبتون اننا كنا في حفلة عرس لصديق لنا وليس عرس شقيقي
- ٧ - انه لا يوجد بحقي اية اسبقيات لدى المحاكم والدوائر الأمنيه .

لهذه الاسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

لدى التدقيق والمداوله نجد ان وقائع هذه الدعوى تشير الى ان النيابة العامه لدى محكمة الجنايات الكبرى قد احوالت المتهم الى تلك المحكمة بالتهمتين التاليتين :-

- ١ - جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .
- ٢ - جنحة حمل وحيازه اذاه حاده طبقاً للمادة ١٥٦ من قانون العقوبات .
- ٣ - جنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً للمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات .

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى والاستماع لبيانات الدعوى ونتيجة المحاكمه توصلت الى اعتناق الوقعه الجرميه التاليه

(بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١٤ واثاء وجود المجني عليه وشقيقه المتهم

في حفلة عرس وقد حاول المجنى عليه ان يأخذ شقيقه من حفل العرس كون المتهم كان بحالة سكر شديد وذلك تفادياً لحدوث أية مشكلة الا أن المتهم رفض طلب شقيقه المجني عليه وأصرّ على البقاء في حفلة العرس فأخذه المجني عليه جانباً لمحاولة اقناعه بضرورة المغادرة معه الا أن المتهم قام بأخراج موس كأن

بحوزته وقام بطعن شقيقه المجني عليه بواسطة الموس طعنيتين اصابته احدهما بجرح طعني في اعلى الصدر الايسر واصابته الطعنه الاخرى في الكتف الايسر ثم سقط على الارض وتم اسعافه من قبل الموجودين في مكان الحادث الى مستشفى البشير واحتصل على تقرير طبي قضائي وبعد اجراء الخبرة الطبية عليه تبين انه يعاني من الم في الصدر الايسر والكتف الايسر وتم اجراء صور شعاعيه وتبين وجود ريح صدرية ضاغطة على الرئه اليسرى وتبين ان الاصابه في الصدر كانت طعنيه ونافذه وكان بحاجة الى معالجه طبيه فوريه وقد شكلت هذه الاصابه خطوره على حياته من حيث الموقع وطبيعة الاصابه والاداة المستعمله وأما بالنسبة للاصابه الثانيه في الكتف الايسر فقد كانت الاصابه غير خطره وقدر له الطبيب الشرعي مدة تعطيل اجماليه اسبوعين من تاريخ الاصابه وبعد تقديم الشكوى واجراء التحقيقات تمت الملاحقه) .

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على هذه الواقعة وتوصلت الى ان ما قام به المتهم ياسر من اقدامه على طعن شقيقه بسام بواسطة الموس طعنيتين في الصدر الايسر والكتف تشكل جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .

وفي ضوء ذلك قضت بما يلي

١ - عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ادانة المتهم . بجنحة حمل وحيازة أداة حادة طبقاً للمادة ١٥٥ من قانون العقوبات وعملاً بالمادة ١٥٦ من ذات القانون الحكم بحبسه مدة شهر واحد والغرامه عشرة دنانير والرسوم ومصادرة الاداة الحادة المضبوطة .

٢ - عملاً بالمادة ١٧٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية ادانة المتهم بجنحة السكر المقرون بالشغب وعملاً بالمادة ٣٩٠ من قانون العقوبات الحكم بحبسه مدة اسبوع واحد والرسوم .

٣ - عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .

٤ - عطفاً على قرار التجريم وعملاً بالمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات تقرر وضع المجرم بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة سبع سنوات ونصف والرسوم ونظراً لاسقاط الحق الشخصي واعتباره سبباً مخففاً تقديرياً تخفيض العقوبة الى النصف عملاً بالمادة ٣/٩٩ من قانون العقوبات لتصبح الوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر والرسوم .

٥ - عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحق المجرم وهي الوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر والرسوم ومصادرة الاداء الحاده المضبوطة .

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن به تمييزاً للأسباب المبسوطه باللائحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٣ .

وفي الرد على اسباب التمييز :-

أ - فيما يتعلق بالواقعه الجرميه

نجد ان الواقعه الجرميه التي تحصلتها محكمة الجنايات الكبرى جاءت مستنده الى بينه قانونيه ثابتته في الدعوى وخصصها شهادة المجني عليه واقوال المتهم والبينه الفنيه وانها مستخلصة استخلاصاً سائغاً ومقبولاً ونقرها عليها ويكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

ب - من حيث الطبيقات القانونيه

نجد ان ما قام به المتهم من افعال تمثلت في طعنه لشقيقه المجني عليه بواسطة الموس في الصدر الايسر طعنه نافذه وكانت بحاجه الى معالجه فوريه ونتج عنها ريح صدرية تضغط على الرئه وشكلت خطورة على حياة المجني عليه من حيث الاصابه والموقع والاداء المستعمله في الطعن .

الامر الذي يستدل منه على ان نية المتهم قد اتجهت الى إزهاق روح المجني عليه ذلك ان مكان الاصابه خطر وان الاصابه بحد ذاتها شكلت خطورة على الحياة وان الاداة المستعمله بطبيعتها اداه قاتله الا ان النتيجة افلتت وذلك بسبب نقل المجني عليه الى مستشفى البشير لاسعافه وان فعله هذا يشكل جناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات ويكون تجريم المتهم بجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات متفقاً والقانون ويكون الطعن من هذه الجهة مستوجباً الرد .

ج - من حيث العقوبة

نجد ان العقوبة المفروضة بحق المتهم وهي الوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات وتسعة اشهر مخففه من سبعة سنوات ونصف تقع ضمن الحد القانوني للعقوبة المحددة لجناية الشروع بالقتل طبقاً للمادتين ٣٢٦ و ٧٠ من قانون العقوبات .
وعليه يكون الطعن مستوجباً الرد من هذه الجهة .

وتأسيساً على ما تقدم وحيث ان اسباب الطعن لا ترد على القرار المطعون فيه ولا تنال منه فنقرر رد الطعن التمييزي وتأيد القرار المطعون فيه واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٤٢٤هـ الموافق ٢٥/٣/٢٠٠٣

الرئيس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ص